تصورات مستقبلية لتنمية و تطوير الموارد الرعوية -2

3- تقوية الأطر المؤسسية ذات العلاقة بتأهيل وإدارة الموارد الرعوية :

الأطر المؤسسية هي الهيئات والإدارات المؤسسية المنوط بها تنفيذ السياسات و الإستراتيجيات وتطبيق القوانين والتشريعات لتأهيل وإدارة الموارد الرعوية، وتختلف أشكال ومسميات تلك الأطر في الأقطار العربية كما تختلف تبعيتها للوزارات أيضاً من قطر إلى آخر ولكنها تتفق جميعاً نحو الهدف العام ألا وهو تنمية وتطوير الموارد الرعوية لتؤدي وظيفتها المحددة في السياسة العامة للدولة. وقد تركز هذه السياسة بشكل رئيسي على إنتاج الكلأ لتغذية القطعان أو السياحة البيئية والمحافظة على جمال الطبيعة أو موائل طبيعية للمحافظة على الأصول الوراثية لمحاصيل الغذاء والأعلاف ذات الاهتمام العالمي.

ويجب أن تكون هذه الأطر **قوية وتتمتع بصلاحيات واسعة** لتطبيق التشريعات والقوانين الرعوية التي ترنو إلى تحقيق التنمية المستدامة للمراعي. وقبل إنفاذ القوانين لا بد من تمكين الأطر المؤسسية بالقوى البشرية ذات الكفاءة والخبرة ثم تهيئة المناخ العام من خلال وسائل الإعلام والقيادات التقليدية في المجتمعات الرعوية لضمان التطبيق السليم والمثمر لهذه القوانين

ولتوحيد الرؤى في الأقطار العربية من أجل إدارة رشيدة للموارد الرعوية يمكن اتخاذ بعض التدابير والخطوات الهامة لتقوية الأطر المؤسساتية مثل :

- وضع تصور للدوائر والمصالح والهيئات المشرفة على الموارد الرعوية حسب خصوصية كل قطر وأهمية تلك الموارد في خارطة القطر مع وضع آليات للتنسيق فيما بينها

– اعتماد اللامركزية في الإدارة وتفويض المسؤوليات على صعيد الإدارات المحلية المنتشرة في المحافظات والنواحي مع مراعاة الممارسات القائمة والظروف المحلية في كل قطر

– ضرورة إتباع الأطر المؤسسية الرعوية (مديرية، مصلحة، قسم....) لوزارة الزراعة أو البيئة مع إبقاء قنوات التعاون والتنسيق مع الجهات والمؤسسات الأخرى المهتمة بالموارد الرعوية

– في الأقطار التي تسهم مواردها الرعوية في الاقتصاد الوطني مساهمة كبيرة يمكن ترقية الأطر المؤسسية الرعوية فيها إلى مستوى وزارة

– إتباع أساليب الإدارة الحديثة في التنظيم الإداري والهيكلي الملائمة لطبيعة العمل مع المستجدات المحلية والقطرية والدولية والتوجه نحو الإدارة الإلكترونية

– ضرورة تدعيم الأطر المؤسسية بالقدرات العلمية والفنية والتخطيطية والقانونية والتنفيذية المؤهلة

– إحداث أقسام للإرشاد الرعوي ولقواعد البيانات الرعوية ضمن هيكلية الأطر المؤسسية

– إحداث أقسام للتعاون الدولي لتفعيل وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالموارد الرعوية.

4– اعتماد النهج التشاركي في تنمية وإدارة الموارد الرعوية

كانت الأعراف القبلية هي الأساس في تنظيم وحماية المرعى والمياه في جميع أرجاء المنطقة العربية عبر القرون وحتى عهد قريب. وكانت لكل قبيلة منطقتها الرعوية الخاصة بها تستغلها بما يحقق لها توفير الكلأ والمياه على مدار العام. وكانت القبائل أو الجماعات الرعوية تعقد اتفاقات تتيح لكل طرف ارتياد المنطقة الرعوية للطرف الآخر عند حدوث كوارث الجفاف دأبت القبائل على احترام الحقوق الرعوية للقبائل الأخرى وكانت تحصل بعض النزاعات والصراعات بين بعض القبائل خاصة أوقات الجفاف حيث يضطر الرعاة مرغمين على رعي قطعانهم خارج حدود مناطقهم الرعوية فتلجأ القبائل المعتدى عليها إلى الدفاع عن مناطقها الرعوية للمحافظة عليها وعدم إتاحة الفرصة للآخرين من السيطرة عليها. وهكذا كانت تمارس الإدارة الرعوية وبتوازن مع الظروف البيئية وعلى مر العصور. ومنذ السبعينات من القرن

الماضي حتى وقتنا الحاضر شهدت المنطقة العربية نمواً اقتصادياً كبيراً كان له أكبر الأثر في تغيير نمط حياة الشعوب العربية وبدوره تأثر النشاط الرعوي الذي كان يعتبر أهم دعائم الاقتصاد المحلي في بعض الأقطار العربية وأصبح التركيز على قطاع الزراعة الكثيفة المروية والتصنيع الزراعي وقطاع الصناعات الخفيفة بدلاً من القطاع الرعوي .
وأدى التغير في نمط الحياة العربية إلى العزوف عن القطاع الرعوي مما ساعد على تدميره بشكل تدريجي أمام الضغوط الاقتصادية المتزايدة وأصبحت المراعي عبء على الأقطار العربية بدلاً من كونها رافداً للاقتصاد الوطني. وارتأت الجهات المعنية بالموارد الرعوية ضرورة الاهتمام بالموارد الرعوية للتخفيف من حدة الفقر الذي أصاب المجتمعات الريفية والرعوية فعمدت إلى وضع تشريعات وقوانين جديدة تنظم الانتفاع من الموارد الطبيعية بخاصة الرعوية منها إلا أن عدم إشراك هذه المجتمعات وهي المتأثر المباشر جعل هذه التشريعات جامدة وهشة وصعبة التحقيق في أرض الواقع. ونجم عن تطبيق التشريعات الرعوية بالقوة مشاكل على جميع الأصعدة التي أحدثت شرخاً عميقاً في النسيج الاجتماعي العربي.

وبعد دراسة مستفيضة للمشاكل الرعوية تبين لأصحاب القرار أن أهم متطلبات تنمية وتطوير الموارد الرعوية هو تعاون المجتمعات الرعوية وللحصول على هذا التعاون لا بد من مشاركة هذه المجتمعات مشاركة حقيقية وفاعلة. ومن هنا بدأ ما يسمى بالنهج التشاركي يتبوأ موضع الاهتمام لدى جميع الأطراف ذات العلاقة بالموارد الرعوية. ويتضمن النهج التشاركي العديد من الأنماط لتحقيق أهدافه وتختلف هذه الأنماط تبعاً لثقافة وقوة المجتمعات الرعوية وإمكانية تنظيمهم إضافة إلى مدى مساهمة الموارد الرعوية في نظم الإنتاج الحيواني التي يتبعونها. واستجابت الجهات الرعوية الرسمية لمناخ النهج التشاركي حيث تمت مراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بتنمية وإدارة المراعي وارتفعت نسبة المواد والبنود التي تؤكد على ضرورة تبني نهج الشراكة والمشاركة لحث جميع الأطراف للإسهام في القطاع الرعوي كل حسب موقعه. آما أآدت التشريعات الرعوية الجديدة على ضرورة الاستفادة من الأعراف والتقاليد المحلية ومن التجارب العالمية بعد مواءمتها بالبيئة والظروف المحلية .
وأصبح من البديهي إتباع أسلوب المنهجية التشاركية مع المستفيدين من الموارد الرعوية

واتخذت تلك المشاركة صور مختلفة في آل مستوى من مستويات النشاط الرعوي بدءاً من وضع وإعداد التشريعات والقوانين ثم الاستراتيجيات والخطط والبرامج التي تؤدي إلى تنمية وتطوير المراعي. ومن ضمن صور المشاركة :

– تشكيل لجان محلية من القيادات المحلية تشارك الفنيين المختصين في المراعي في إدارة الموارد الرعوية – كما تكونت في بعض الأقطار العربية جمعيات رعوية من السكان المحليين كنوع من أنواع المشاركة – هذا بجانب اتحادات الرعاة التي يمكن اعتبارها الذراع الأيمن للأطر المؤسسية الرسمية لإدارة الموارد الرعوية. فمثلاً توجد في سوريا تعاونيات رعوية وفي السودان اتحاد الرعاة وجمعية الهودج الرعوية وفي الأردن تم تنظيم بعض المجتمعات الرعوية في جمعيات تتبع للمؤسسة التعاونية الأردنية، وفي الجزائر نشطت عملية إنشاء الجمعيات التعاونية الرعوية . أما المغرب فقد أنشأ أكثر من 116 تعاونيةوجمعيةرعوية. إن الاعتقاد بأهمية النهج التشاركي كأداة فعالة لإدارة الموارد الرعوية سيساعد الجهات المعنية والباحثين على الارتقاء بهذا النهج وتطوير آلياته للوصول إلى تنمية مستدامة للقطاع الرعوي . وهذا سيشجع بقية الأقطار العربية التي لا تزال تتبع منهج الإملاء على تغيير سياستها الرعوية وإشراك المجتمعات الرعوية ضمن أطر فاعلة في العملية التنموية.

5– بناء القدرات الفنية لتأهيل وإدارة الموارد الرعوية :

لا يكفي إصلاح المؤسسات والهيئات والمديريات كأداة إدارية للنهوض بالموارد الرعوية بل يجب أن يتعداه إلى القوى البشرية التي تعتبر أهم الركائز لتحقيق أهداف إدارة الموارد الرعوية. إن بناء القدرات بما فيها القدرات التخطيطية والفنية والقانونية والتنفيذية للمؤسسات الوطنية القطرية والفعاليات المعنية بتنمية وتطوير وإدارة الموارد الرعوية لهو أمر حيوي يصب في جوهر السياسات العامة لكل الأقطار العربية. وتبذل جهود مضنية على كافة الأصعدة من كل الأقطار العربية لتأهيل وتدريب الأطر القائمة على إدارة الموارد الرعوية. وكانت المنظمة العربية للتنمية الزراعية هي الرائدة في هذا المجال بإنشاء المعهد العربي للغابات والمراعي في مدينة اللاذقية في سوريا حيث تم تدريب الرعيل الأول من المعنيين بإدارة الموارد الرعوية ومازال عطاء ذلك المعهد مستمراً بتدريبه المتواصل للكوادر العربية العاملة في المجال الرعوي.

وعلى المستوى القطري بذلت الحكومات العربية جهوداً كبيرة في مجال إنشاء مراكز التدريب والمعاهد والجامعات حيث يوجد معهد للموارد الطبيعية أو الغابات أو المراعي تقريباً في كل قطر آما تم إنشاء آليات جامعية معنية بأمر تأهيل وإعداد الأطر القادرة على تنمية وتطوير الموارد الرعوية. وتبنت الإتفاقيات الثقافية بين الدول العربية نهجاً جديداً تمثل في إيفاد بعض الكوادر الرعوية والطلبة إلى بعض الأقطار العربية لغايات الدراسة والتدريب والتي يوجد فيها معاهد وآليات متخصصة في مجال المراعي بدلاً من تأهيلهم وتدريبهم في البلاد الأجنبية التي لا تعي الظروف المعيشية والبيئية في الوطن العربي.

إن أهم عوامل بناء القدرات الفنية للكوادر الرعوية هو التدريب الهادف والمستمر في مواضيع خاصة تعود بالنفع على المتدرب من حيث إتقان المهام المنوطة به وتحفيزه على المبادرة لتذليل الصعوبات. لقد عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكثير من الدورات التدريبية وورش العمل التي ساهمت إلى حد كبير في بناء القدرات للكوادر العربية العاملة في مجال المراعي، ويتطلب التقدم العلمي ضرورة الإلمام بالتقنيات الحديثة وتطويعها للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة للمراعي وهذا يعني دمج التدريب التقليدي مع التدريب التقني لمواكبة المستجدات في المجال الرعوي.

وعلى صعيد المعاهد والجامعات العربية بدأ الاهتمام بإنشاء أقسام وبرامج وتخصصات في مجال تأهيل وإدارة الموارد الرعوية من منظور يتماشى مع خصوصيات المجتمعات العربية ونأمل أن يتم إنشاء مراكز متخصصة في علوم الموارد الرعوية على مستوى الأقاليم العربية الرئيسية.

6- تشجيع البحوث والدراسات في مجال الموارد الرعوية :

ذكرنا في الفقرات السابقة أوجه القصور في تنمية وتطوير المراعي والتي تناولت السياسات والتشريعات والخطط والأطر المؤسسية. ومن ضمن محددات هذه التنمية أيضاً القصور الكبير في مجال البحث العلمي الرعوي :

- فبالرغم من وجود عدد لا بأس به من الباحثين والمختصين في علوم الموارد الرعوية في الوطن العربي إلا أن جهودهم مبعثرة مما انعكس على ضآلة مساهمتها في حل المشاكل التي تواجه القطاع الرعوي.
- وتبين من الدراسات القطرية التي نحن بصددها ندرة البحوث والدراسات في مجال الموارد الرعوية فعلى سبيل المثال ورد في أآثر من دراسة قطرية أن التغيرات التي طرأت على النبت الطبيعي في أراضي المراعي قد تمت دراستها في الخمسينات والستينات ولا توجد معلومات حديثة حول هذا الموضوع.
- كما أشارت الدراسات كذلك إلى أن معظم البحوث والدراسات المنجزة في المراكز العلمية والبحثية لا تصل نتائجها إلى الجهات المعنية بالموارد الرعوية لتطبيقها على أرض الواقع.

وللنهوض بالبحث العلمي الرعوي الهادف إلى حل مشاكل القطاع الرعوي لا بد من القيام بالإجراءات التالية:

أ- إعداد قواعد بيانات للمختصين في المجال الرعوي (بيئة المراعي، نباتات المراعي، تغذية الحيوانات الرعوية، نظم الإنتاج الرعوي، الاقتصاد الرعوي، دور المرأة في الإنتاج الرعوي، إدارة المراعي، إدارة الرعي، تقنيات تأهيل المراعي مع التركيز على تقنيات الحصاد المائي، خصائص المجتمعات الرعوية في الوطن العربي، النهج التشاركي وكيفية تفعيله في المجتمعات الرعوية)

ب- إعداد قواعد بيانات للموارد الرعوية (المساحات الرعوية، الإنتاجية النباتية والرعوية، النباتات الرعوية الهامة، طرق إكثار النباتات الرعوية الهامة، المتطلبات البيئية، مراكز إكثار البذور في الوطن العربي)

ج- إعداد إستراتيجية للبحث العلمي الرعوي على المستويين القطري والإقليمي ثم وضع البرامج والخطط لتنفيذ هذه الإستراتيجية

د-إنشاء صندوق عربي (الصندوق العربي لتنمية الموارد الرعوية) لتمويل البحوث والدراسات الهادفة

ت- تطوير آلية فاعلة (مقروءة، مسموعة أو مرئية) لتعميم نتائج البحوث على جميع الفئات المستهدفة (الرعاة، الكوادر الفنية...) في الأقطار العربية.

7- تنفيذ الحزم الفنية على نطاق واسع:

يتوقع من البحوث والدراسات المحلية في الوطن العربي إضافة إلى الإطلاع على إنجازات العالم في مجال تنمية وتطوير الموارد الرعوية أن تبلور الحزم الفنية المناسبة لتأهيل وإدارة هذه الموارد. ولا يمكن إدراك فاعلية هذه الحزم واستيعاب أهميتها في تنمية الموارد الرعوية إلا إذا نفذت على مساحات واسعة تبلغ آلاف الهكتارات وبغض النظر عن ملكية الموارد (حكومية أو خاصة). إن تنفيذ الحزم الواعدة على مساحات كبيرة يشعر أصحاب القطعان بأهمية المشاريع الهادفة إلى تحسين الطاقة الإنتاجية للمناطق الرعوية والتي سيكون لها تأثيرات إيجابية من حيث ديمومة إنتاج الكلأ في مناطق تربية القطعان والتخفيف من قيمة الفاتورة العلفية وبالتالي تحسين مستويات الدخل للرعاة

وعندما يشعر الرعاة بالقيمة الاقتصادية المتحققة من تأهيل المناطق الرعوية سيبدأ الضغط على الأطر المؤسسية العاملة في المجال الرعوية لزيادة المساحات تدريجياً مما يعيد لهذه الأطر دورها الريادي في توجيه مسيرة التنمية المستدامة. وتستطيع هذه الأطر من استغلال مكانتها في المجتمعات الرعوية للعمل على تنظيم هذه المجتمعات للوصول إلى مأسسة العمل التشاركي، كما أنها تستطيع أن تضع الشروط الكفيلة باستدامة الموارد الرعوية مثل تنظيم الرعي من خلال التقيد بأساليب الرعي والحمولة الرعوية المناسبة.

التوصيات

في ضوء المعلومات التي وردت في دراسة الحالات القطرية والنقاشات المستفيضة التي تناولت موضوع تدهور أراضي المراعي الطبيعية بشكل عام والنباتات الرعوية الواعدة بشكل خاص خلصت لجنة الدراسة إلى التوصيات التالية :

أولاً- التوصيات العامة للموارد الرعوية :

– إنشاء قواعد بيانات للموارد الرعوية. وهذا يتطلب الاستئناس برأي المختصين في مجال الموارد الرعوية لاقتراح المتغيرات والمؤشرات والمعايير والمسوحات والقياسات المطلوبة لإنشاء قواعد بيانات موثقة يمكن الاعتماد عليها في التخطيط واتخاذ القرارات الصائبة. ويتوقع من الأقطار العربية ذات المساحات الرعوية الشاسعة أن تكون الرائدة في هذا المجال .

– إعداد وتنفيذ برامج وخطط مفصلة لمسح وحصر الموارد الرعوية. ولا بد من الاستعانة بالتقنيات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لإجراء هذه المسوحات، ثم تفريغ البيانات المتحصل عليها على صورة خرائط ورسومات لمساعدة الفنيين وأصحاب القرار في اتخاذ قراراتهم

– إنشاء نظام لمراقبة التغيرات التي تطرأ على القطاع الرعوي (المساحات الرعوية، نظم الإنتاج الرعوي، أساليب الرعي، تصحر المناطق الرعوية، مؤشرات تدهور المراعي.....) لاتخاذ الإجراءات المناسبة وهذا النظام يشابه إلى حد كبير نظام الإنذار المبكر لتدهور الموارد الطبيعية.

– توثيق المعرفة المحلية ذات العلاقة بإدارة الموارد الرعوية وموائمتها مع الخبرة المكتسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للموارد الرعوية.

– بناء القدرات التقنية والتخطيطية والتنفيذية والفنية للقوى البشرية العاملة في مجال الموارد الرعوية.

– تشجيع البحوث والدراسات الهادفة إلى تطوير الحزم الفنية لتأهيل وإدارة الموارد الرعوية.

ثانياً– التوصيات الخاصة بالنباتات الرعوية الواعدة :

1– الاهتمام بدراسة البيئات الرعوية الرئيسية وتوثيق أنماط استغلالها وتأثيرها على النباتات

الرعوية

2- تحديث البيانات المتعلقة بالنباتات الرعوية الواعدة مع التركيز على الجوانب التالية :

أ- تحديد وتخريط الموائل الطبيعية لتواجد النباتات الرعوية الواعدة ثم دراسة متطلباتها البيئية

ب- إعداد قائمة بالنباتات الرعوية الواعدة بحيث تتضمن أشكال الحياة، الإنتاجية الرعوية، درجة الاستساغة، والبيئة المناسبة

3- تطوير معايير مناسبة لانتقاء النباتات الرعوية المستهدفة من قائمة النباتات الرعوية الواعدة

4- إعداد دليل حقلي مدعماً بالصور لأهم النباتات الرعوية الواعدة

5- تطوير الحزم الفنية المناسبة لاستخدام المادة النباتية المستهدفة لإثراء المناطق الرعوية المتدهورة

6- اقتراح وتنفيذ الطرق العملية لإكثار النباتات الرعوية الواعدة في موائلها أو خارجها بما يتناسب مع الظروف المحلية

7- ترشيد الإدارة الرعوية وبخاصة في المناطق المستزرعة بالنباتات الرعوية الواعدة .

ثالثاً- التوصيات الفنية والإدارية على المستوى القومي :

1- دعوة الخبراء العرب في مجال الموارد الرعوية لمعالجة المسائل الفنية التالية :

أ- توحيد المصطلحات والمفاهيم والمنهجيات والطرق المتعلقة بإجراء المسوحات الرعوية واعتيان خصائص النبت الطبيعي. وهذه المسألة في غاية الأهمية من حيث مصداقية النتائج المتحصل عليها ومن حيث سهولة تعميم نتائج البحوث على الأقطار العربية ذات البيئات الرعوية المتشابهة

ب- وضع مؤشرات لتدهور أراضي المراعي الطبيعية تتناول النبت الطبيعي، التربة، المساقط المائية ونظم الإنتاج الحيواني الرعوي. وهذه المؤشرات ستكون بمثابة المرجعية لتقييم حالة أراضي المراعي ومن ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتأهيلها وإدارتها

2- إنشاء صندوق خاص للموارد الرعوية لما تمثله من مستودعات ضخمة للأصول الوراثية لعدد كبير من محاصيل الغذاء والعلف ذات الاهتمام العالمي ولما تمثله من مصادر كسب لشريحة كبيرة من المجتمعات الرعوية والريفية في بعض الأقطار العربية.

3- إنشاء مراكز لبحوث ودراسات الموارد الرعوية في الأقاليم العربية الرئيسية (المشرق، المغرب، شبه الجزيرة، الأوسط) ويمكن توطين هذا المركز في آلية الزراعة لإحدى الجامعات العربية من دول الإقليم المعني. وسيناط بهذا المركز الإقليمي إعداد إستراتيجية البحث العلمية في مجال الموارد الرعوية والإشراف المباشر على الدراسات والبحوث الرعوية في القطر.